

لتأصل خمسة منى حتى الزوجات الأربعين والبنات من مئة من مائة
 اربعة فاذا ضربناها فيما يعجز من خروج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة بلوغ ثمانية
 وعشرين منى لمنى من الاربعين والمجرات من مئة من مائة واحد فاذا
 ضربناها في السبعة كان سبعة منى للمجرات ففدا استفاد هذا العمل فرض من لا
 يرده عليه وفرض كل من مائة من مائة واحد على فرض من لا يرده عليه
 قالوا وانما انقسم السهام المأخوذة من مائة فرض الوارثين على البعض او لجمع
 صحيح المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب التصحيح في الصورة التي
 نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجة الاربع خمسة رؤوس من مائة
 مائة فاذا نحن مجموع عدد رؤوسهم وكان سهام البنات التسع منها ثمانية وعشرين
 فيبين الرؤوس والسهام مائة فتركتنا عدد الرؤوس بحاله وكان سهام المجرات الست
 منها سبعة وبناتها ثمانية فاذا نحن عدد رؤوسهم باسره ثم طلبنا بين اعداد الرؤوس
 والرؤوس الموافقة فوجدنا ان رؤوس المجرات متوافقة بالتصحيح ففرضنا نصيب
 الاربع في اربعة فبلغ التي عشر في مواضع لرؤوس البنات التسع بالمثل ففرضنا
 ثلث التسعة التي عشر فحصل ستة وثلاثون فرضنا هذه الحاصل في الاربعين
 فبلغ الف واربع مائة واربعين فمنها تسع المسئلة على احاد التي يقاوم نصيب
 الزوجات من الاربعين خمسة وقدرنا في الف المفروء الذي هو ستة وثلاثون
 فبلغ مائة وثمانين فكل واحد من الزوجات خمسة واربعون وكان نصيب
 البنات مائة ثمانية وعشرين وقدرنا في ذلك المفروء وضار الف وثمانية فكل
 واحدة منهن مائة واثني عشر وكان نصيب المجرات منها سبعة وقدرنا في

دروس الزوجات

المفروء المذكور فصار مائة وثمانين وثمانين فكل واحدة من المجرات ثمانية
 واربعون فانه قلت قد اعتبر في القسم الثالث المأخذ والموافق والمباينة
 بين الباقية واقل خارج فرض من لا يرده عليه وبين عدد رؤوس من يرده عليه فاما
 اذا اقتصر في القسم الرابع على المأخذ والمباينة بين ذلك الباقية وبين مسئلة
 من يرده عليه قلت لانه الباقية من مائة فرض من لا يرده عليه اما واحد او ثلثة او
 سبعة كما سبق في قوله في المأخذ اما ثمانية واما اربعة واما ثمانية ومثلية
 يرده عليه اما ثمانية او ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف في قوله ولما وافقه ايضا
 بين هذه الاعداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث اذا تمكن فيه ان يكون
 عدد رؤوس من يرده عليه عددا موافقا للباقية من مائة فرض من لا يرده عليه كما في
 المثال الذي سبق ذكره **باب مفاصلة لجد** المفاصلة مفاصلة
 في الفسحة ولا فسحة بين لجد والاخوة والاخوات على ما ذهب اليه حنيفة
 فقليب هذا الكتاب المفاصلة مفاصلة مفاصلة مفاصلة مفاصلة مفاصلة مفاصلة
 ومن تابعه من الصحابة كان بن عباس وابن الزبير وابن عمر وحدا يفتون بن الجاني واي
 سعيد الخدري واي بن كعب ومعاذ بن جبل واي موسى الاسعري وعائشة
 وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم بنوا للاخوة والاعمام مفاصلة والاخوات
 لا يرثون مع لجد كما لا يرثون مع لجد في جميع المال كالباب وهذا هو الحق
 وسريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن بن سيرين وميثم
 عبد الله بن ميثم وقال علي بن مسعود وزيد بن ثابت ييرثون مع لجد وهو قولهما
 وقوله ذلك وانما في ما سبق الاضيات فيسقطون مع لجد اجماعا ما وعلم

الاب